

مادة اعلانية

الهيئة الوطنية العراقية للاتصالات والاعلام

تبدأ الهيئة الوطنية العراقية للاتصالات والاعلام - وهي الهيئة الفنية المستقلة المخولة حسب القانون بتنظيم الاتصالات والبث الاعلامي - اعتباراً من اليوم بنشر مجموعة من التوجيهات العامة لمساعدة جهات ووسائل البث الاعلامي على تفسير وفهم لوائح وقرارات وشرائح أصدرتها الهيئة ، ويجب قراءة هذه التوجيهات وتفسيرها بالاقتران معها. وسوف تسعى الهيئة لإبلاغ جهات البث بالمخالفات ، وإعطائها الفرصة لتصحيح ممارساتها حيثما كان ذلك ممكناً. إلا أن الهيئة تحتفظ بحقها في فرض العقوبات المتاحة لديها ، بما فيها سحب ترخيص جهة البث. للحصول على المزيد من المعلومات ، الرجاء الاتصال بمكتب الشؤون العامة في الهيئة من خلال البريد الإلكتروني:

enquiries@ncmc-iraq.org

توجيهات عامة حول الدقة والتوازن في بث الأخبار مقدمة

الدقة والتوازن هما صفتان أساسيتان تميزان الصحافة الجيدة من السيئة، وتميزان الصحافة المحترفة من ما هو موجه نحو الدعاية. و تتطلب الدقة في التحقق (لأكبر درجة ممكنة) وعرض جميع الحقائق اللازمة لفهم حدث أو موضوع معين، حتى ولو كانت بعض الحقائق تتعارض مع معتقدات وأحاسيس جهة البث أو الموظفين لديها. التوازن، أو عدم التحيز، يتطلب عرض جميع وجهات النظر أو التفسيرات الرئيسية لحدث أو موضوع ما، بغض النظر عما إذا كان المراسل الصحفي أو المحرر أو الجمهور لا يؤيدون وجهات النظر هذه. ان هذين العنصرين - الدقة والتوازن - ضروريان كلاهما لكي يحصل المواطنون على صورة متكاملة وواقعية عن العالم الذي حولهم. هذا هو الغرض الأساسي للاعلام. وتعتمد الديمقراطية، التي تتطلب مشاركة فعالة من قبل مواطنين مطلعين، على أن يجعل الصحفيون المواطنين مطلعين على أهم الأحداث الدائرة. إن حذف حقائق ووجهات نظر ذات صلة من التقارير حول المواضيع الرئيسية التي تهم الشعب تشتت النظر الى الحقيقة التي تعرضها جهة البث، وبالتالي تضلل الجمهور. الدعاية - وهي عكس الصحافة المحترفة - هي التشبث المتعمد للحقيقة لكي يتوصل الجمهور إلى مفهوم خاص للأحداث والمواضيع واستنتاجات معينة حولها، دون النظر لحقيقة الأمر.

المادة ١,٣ من اللائحة المؤقتة لقواعد البث الاعلامي التي أعلنت عنها الهيئة الوطنية العراقية للاتصالات والاعلام ("الهيئة") في ٢٧ تموز / يوليو ٢٠٠٤ تتطلب الدقة والأنصاف في جميع البرامج، والتوازن في نقل الأخبار. وتنص هذه المادة على:

١,٣ البرامج المنصفة وغير المتحيزة

يجب أن تعمل جهات البث على ضمان الدقة والتوازن في جميع البرامج، بما فيها الأخبار. ويجب التمييز بشكل جلي ما بين الرأي والحقيقة. كما يجب أن يكون نقل الأخبار نزيهاً، وأن يبنى الحكم على الأخبار على الحاجة لعرض تقارير متوازنة للأحداث لجمهور المشاهدين والمستمعين. ويجب أن تراعى الحساسية في بث صور لأحداث مثيرة ، أو لقاءات مع أقارب فقدوا أشخاصاً في هذه الأحداث، وأشخاص ناجين منها، أو شهود عيان عليها.

المادة ١,٦ من اللائحة المؤقتة يحظر بشكل خاص بث مواد صارمعلوماً أنها غير حقيقية أو مضللة، أو يمكن من خلال عملية تحقيق بسيطة التحقق بأنها كذلك:

١,٦ المواد غير الحقيقية أو المضللة

لا يجوز أن تعمل جهات البث على بث أية مواد تعلم بأنها غير حقيقية أو مضللة، أو يمكن من خلال إجراء تحقيق عادي تحديد أنها كذلك. وإذا ما تبين بأن مادة البث كانت غير حقيقية أو مضللة، يجب بث تصحيح لها في أقرب فرصة ممكنة.

توجيهات

تبنت الهيئة التوجيهات التالية لمساعدة جهات البث على الفهم الأفضل لكيفية تفسير الهيئة للمادتين ١,٤ و ١,٦ من اللائحة المؤقتة التي اقرتها، وكيفية ضمان جهات البث تقيدها بهاتين المادتين.

أ- المادة ١,٤

١- تعالج المادة ١,٤ مشكلة التحيز المتكرر

في البرامج الإخبارية لصالح وجهة نظر أو جماعة أو اهتمامات خاصة سياسية معينة.

٢- يمكن التعبير عن التحيز من خلال التعمد باختيار أو حذف حقائق لصالح وجهة نظر واحدة. ومن خلال تخصيص أوقات متفاوتة لأفراد أو أحزاب أو وجهات نظر معينة دون غيرها بينما يتم منع أفراد آخرين ووجهات نظر أخرى.

٣- كما يمكن التعبير تكراراً عن التحيز عن طريق الخلط بين الاخبار والتعليق ، أحيانا على هيئة مناظرة ، وأحيانا على شكل ملاحظة مقتضبة فقط حول ما شاهده أو سمعه الجمهور للتو. و تهدف كلتا هاتين الوسيلتين إلى "إرشاد" الجمهور عوضاً عن إخبارهم. والصحافة الجيدة

تتطلب فصل جميع التعليقات عن الأخبار، وجميع الآراء عن الحقائق.

٤- شكل آخر من أشكال التحيز المعتادة في البرامج الإخبارية هو التعامل ضمن سياق ايجابي دائماً مع أفراد أو جماعات محبذة - يمكن ملاحظة ذلك في الأسئلة "المتساهلة" التي يوجهها لهم المراسلون الصحفيون، أو عبر موقف للمراسلين الصحفيين أو مقدمي البرامج ينم عن دفاء ومرعاة - بينما يعاملون الآخرين ضمن سياق سلبي دائماً تدل عليه الأسئلة التي تحمل طابع الشك والتهمك الموجهة إليهم، وكذلك تعابير الوجه أو نبرة الصوت. ان مثل هذا التعبير الواضح عن المواقف الإيجابية والسلبية لممارسي الإعلام - بمن فيهم أولئك الذين يعكسون مواقف زملائهم أو مجتمعاتهم - يشكل تصرفاً لا يتسم بالاحتراف.

٥- يتطلب عدم التحيز أن تتعامل جهة البث التي تنقل الخبر مع الشخصيات ووجهات النظر المختلفة بعدل واتساق. ويجب أن تتسم شخصيات مقدمي الأخبار بالتأدب والمراعاة باستمرار أو بالشدة باستمرار (تبعاً لشخصية كل منهم) لكن بأي حال من الأحوال تبقى جهة البث متسقة لكي لا تعطي مؤشرات تبدو وكأنها تقول للجمهور ما يتعين عليهم أن يفكروا أو يعتقدوا أي ان تبدو وكأنها تلمي على الجمهور ما يتعين عليه التفكير فيه والاعتقاد به .

٦- لدى تلاوة الأخبار، يجب ألا يعتمد المعنيون بالبث حجب معلومات حول حقائق أو وجهات نظر هامة، والتي تؤثر المعرفة بها إلى حد كبير في فهم الجمهور للأحداث أو القضايا. والتوازن (أو عدم التحيز) لا يتطلب بالضرورة تخصيص أوقات متساوية لجميع وجهات النظر حول قضية ما، لكنه يتطلب على الأقل تقديم ملخص للحقائق أو وجهات النظر المحورية في الموضوع بشكل دقيق وغير مهيج للعواطف، حتى ولو كانت تلك الحقائق أو وجهات النظر غير جماهيرية. إن فرض فهم شعبي لقضية ما ليس من اختصاص جهة البث؛ بل أنه يتعين على جهة البث السعي لتحدي الافتراضات والتعميمات الجماهيرية بتقديم معلومات جديدة ووجهات نظر مختلفة.

أن عدم التحيز لا يتطلب بالضرورة أن يكون لجميع الأطراف فرصة الحديث في كل البرامج عن كل القضايا. ففي أي يوم محدد، قد يركز برنامج إخباري على وجهة نظر ضيقة أو جانب واحد من الجدل حول قضية ما. لكن روح التوازن يتطلب أن يتم الاستماع لوجهات نظر أخرى حول نفس الموضوع في وقت قريب فيما بعد. إلا أنه حين يتعلق الأمر بقضايا مثيرة للجدل أو عاجلة أو حساسة، يجب عرض جميع وجهات النظر الرئيسية في كل برنامج يتطرق لمثل هذه المواضيع.

ب- المادة ١,٦

١- تنص المادة ١,٦ على أن يتحقق المعنيون بالبث من الحقائق لديهم قبل بثها، وأن يصدروا تصحيحاً لها بمجرد إدراكهم لوجود خطأ. إن ما يتطلبه الحفاظ على المصادقية واحترام الجمهور ليس أقل من ذلك، حتى حينما يبدو الخطأ في الحقائق بسيطاً وغير ضار مثل الخطأ في اسم أو تاريخ . إن تصحيح الخطأ على الهواء مباشرة، حتى ولو كان ذلك بعد يوم أو يومين، يبين للجمهور بأنه تم احترام حقه بالحصول على معلومات دقيقة.

٢- تنشأ مشاكل حقيقية حين تقدم محطة بث ما ادعاءات ومزاعم مثيرة غير حقيقية. وكلما كان الادعاء مثيراً، ازداد كم العمل الذي يتعين على جهة البث والصحفيين لديها القيام به للتحقق من حقيقة (أو معرفة خطأ) الادعاء. هناك إجراء صحفي متعارف عليه بشكل واسع، ألا وهو أن أي تأكيد مثير للجدل لحقيقة ما يجب أن يكون مدعوماً من قبل مصدرين مستقلين، سواء كان المصدران مسؤولين محليين أو وكالات أنباء عالمية.

٣- في بعض الأحيان، يتضمن تقرير مثير أعدته وكالة أنباء معلومات كافية تجعله يبدو وكأنه تقرير صادق بحد ذاته. في مثل هذه الحالة ، يتعين على جهة البث أن تقرر بحكمة ما إذا كانت ستبث التقرير دون وجود مصدر مؤكد له. وتتطلب الحكمة عادة بأنه وفي حال بث تقرير في مثل هذه الحالات، أن توضح جهة البث بأنه "لم يتم تأكيد ذلك

من قبل جهة مستقلة". وعادة ما يتبدد تقرير مثير حين القيام بمجهود بسيط وعادي - بضعة من الاتصالات الهاتفية - في محاولة التحقق منه. وفي تطبيقها لللائحة المؤقتة ، تتوقع الهيئة من جهات البث أن تقوم بمثل هذا المجهود .

❖ ❖ ❖ ❖

توجيهات عامة حول توفير تغطية منصفة أثناء فترة الانتخابات

مصطلح "التغطية المنصفة" بموجب ما استخدم في قواعد ونظم التغطية الاعلامية أثناء فترة الانتخابات التي أعلنت عنها الهيئة الوطنية العراقية للاتصالات والاعلام ("الهيئة") في ١٥ كانون الثاني / ديسمبر ٢٠٠٤ ليس له تعريف أحادي . اذ لا يعني هذا المصطلح بأن يتاح لكل من الأحزاب السياسية وقت متساو. فالأحزاب السياسية الكبرى يجب أن تعطى تغطية أكبر بالطبع وقد تم تعريف مصطلح "التغطية المنصفة" بشكل عام على أنه تغطية منصفة تتناسب وأهمية الحزب السياسي، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل عدد المرشحين للانتخابات في مثل هذا الحزب، وتنظيم وحضور مثل هذا الحزب، والأهمية الثقافية والسياسية والتاريخية لمثل هذا الحزب وأعضائه . وتدرج الهيئة ايضا بأن الاحزاب السياسية تختلف في مدى الشعبية والاهمية من منطقة الى اخرى .

و يجب تطبيق مبدأ التغطية المنصفة بالنظر للأحداث، والنشاطات، والتدخلات العلنية التي تشكل لغرض التأثير جزءاً من الحملات الانتخابية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ان التصريحات والنشاطات التي يؤديها أشخاص يشغلون مناصب عامة بحكم وظائفهم الرسمية يجب أن لا تعد جزءاً من الحملة الانتخابية. إلا أن هذه التصريحات أو التدخلات العلنية حين تروج لإنجازات أو عمل تم القيام به، أو أنها تستغل لأغراض انتخابية، أو أنها تستخدم دعماً لمنصة انتخابية، فإن الوقت المخصص لمثل هذه النشاطات في جميع تلك الحالات يعد جزءاً من الوقت المخصص لمنظم الحملة الانتخابية التي تدعمها تلك التصريحات أو النشاطات.

و يجب أن يراعي جهات البث الاعلامي ويعمل على ضمان أنه حين تتم دعوة منظمي الحملات الانتخابية للمشاركة ببرنامج، أو يتاح برنامج لتغطية حملاتهم، ان يتم ذلك تماشياً مع مبدأ المساواة؛ ولا يسمح بالتمييز ضد أو استبعاد أي حزب أو مرشح أو من يمثلهما، سواء كان من قبل جهات البث ككل أو من برامج معينة. ويجب أن تضمن سياسة توجيه الدعوات وإتاحة المشاركة بالبرامج و معاملة الرجال والنساء بالتساوي.

و حين التعليق على النشاطات والأحداث والتصريحات والبيانات الصحفية لمنظمي الحملات الانتخابية، أو نشرها، يجب أن تعمل جهات البث على ضمان عدم التغيير في مضمون التعليقات والمقتطفات المأخوذة من التعليقات .

التغطية المنصفة لا توحى بالعدل من ناحية الوقت المخصص للبث أو المساحة المخصصة للطباعة فحسب، بل أيضاً العدل من ناحية نشر أو توقيت مثل هذه التغطية (مثلاً، البث في وقت ذروة المشاهدة او الاستماع مقابل البث في وقت متأخر من الليل، أو النشر في الصفحة الأولى مقابل النشر في الصفحة الداخلية) .

١ مصطلح "الحزب السياسي" الوارد في هذه التوجيهات يحمل نفس المعنى الوارد في "قواعد ونظم التغطية الاعلامية أثناء فترة الانتخابات"، أي أنه يعني، بالنسبة لأي انتخابات في العراق، أي حزب سياسي، أو تحالف، أو قائمة من المرشحين المستقلين، أو مرشح مستقل مسجل للمشاركة بالانتخابات لدى المفوضية المستقلة العليا للانتخابات و لتجنب الالتباس ، فإن الأحزاب السياسية ضمن تحالف سياسي واحد تعد كيانا سياسياً واحداً .

❖ ❖ ❖ ❖